

مصادر لـ«الأمناء»: بن بريك يسعى لوقف رواتب كشف باجنيد بالدولار

توى النفوذ في الشرعية ترفض قرار وقف صرف الرواتب بالعملة الصعبة

الأمناء / خاص:

كشفت مصادر سياسية واقتصادية مطلعة عن تحركات وصفت بـ"المفصلية" يقودها رئيس الوزراء سالم بن بريك، تمهيدا لإصدار قرار تاريخي بوقف التعامل بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى في جميع المعاملات الحكومية والتجارية داخل البلاد، مع تلقي دعم معنوي واضح من وزارة الخزانة الأمريكية.

وبحسب المصادر، فإن القرار المنتظر يتضمن إيقاف صرف المرتبات والمكافآت بالعملات الأجنبية لكافة المسؤولين، بمن فيهم المشمولين في كشف مرتبات باجنيد الشهير بالإضافة إلى الوزراء، باستثناء البعثات الدبلوماسية المعتمدة. كما سيفرض على الجهات الحكومية والمؤسسات التجارية والعقارية الالتزام الحصري باستخدام العملة الوطنية "الريال" في جميع العقود والمعاملات المحلية.

وأوضحت المصادر أن رئيس الوزراء يجري مشاورات مكثفة مع القيادة في الرياض لبحث



آليات تنفيذ القرار وضمان استقرار السوق خلال المرحلة الانتقالية.

وفي خطوة غير مسبوقة، أكدت المصادر أن وزارة الخزانة الأمريكية عبرت عن تأييدها لهذه

الخطوة، ووصفتها بأنها "جريئة وضرورية" لتعزيز السيادة النقدية والحد من الاعتماد المفرط على الدولار.

تأتي هذه التطورات في ظل تصاعد مطالبات شعبية وسياسية بإنهاء ظاهرة "الدولة" في مؤسسات الدولة، وسط تحذيرات من استمرار استنزاف العملة الصعبة وتدهور قيمة الريال اليمني.

ووفقا للمعلومات المتاحة، قد يتم الإعلان عن القرار خلال أيام قليلة، وسط ترقب كبير في الأوساط الاقتصادية. ويتوقع خبراء أن يساهم في استقرار العملة الوطنية وتقليص المضاربات، لكنه سيحتاج إلى إجراءات تنفيذية صارمة لضمان فاعليته ومنع الانتفاخ عليه.

وعلمت "الأمناء" بأن قوى النفوذ في الشرعية تسعى جاهدة لعرقلة تنفيذ إصلاحات رئيس الحكومة سالم بن بريك خصوصا ما يتعلق منها بوقف صرف الرواتب بالدولار. وطبقا للمصادر فإن هناك تحركات غير معلنة لقوى النفوذ لمنع تمرير القرار وبقاء الوضع مثلما كان في السابق.

الأمناء / خاص:

كشفت معلومات خاصة لـ«الأمناء» عن وجود مخالفات جسيمة في صرف رواتب بالدولار لعدد من كبار المسؤولين وبعض الوزراء ومدراء العوم، معظمهم يقيمون خارج البلاد، وذلك بناءً على توجيهات مخالفة لقانون المرتبات والأجور صدرت إبان رئاسة أحمد عبيد بن دغر للحكومة.

وتشير المصادر إلى أن عملية الصرف كانت تتم وفق ما يعرف بـ"كشف أيمن باجنيد"، وهو وكيل وزارة المالية الذي أدار مكتبا ماليا مستقلا عن الحكومة في المملكة العربية السعودية. هذا المكتب كان يقوم بصرف تلك الرواتب من عائدات

النفط المودعة في البنك الأهلي السعودي، أو من المساعدات والمنح الخارجية أحيانا، بعيدا عن البنك المركزي اليمني وخارج إطار النظام المالي الرسمي وهيكل الأجور، في صورة أقرب إلى وزارة مالية مصغرة في الرياض.

هذه المخالفة كانت من أبرز الأسباب التي وردت في ديباجة قرار الرئيس عبدربه منصور هادي القاضي بإقالة بن دغر وإحالة للتحقيق.

وبحسب المصادر، فإن إيقاف هذه الرواتب والصرفيات والإعاشات غير القانونية لم يتطلب إصدار قرار حكومي أو إعلان إعلامي، حيث إن أي قرار رسمي بوقف إجراء مخالف للقانون قد يفسر على أنه إقرار بشرعيته، مما يستدعي لاحقا

موافقة البرلمان وسلسلة من الإجراءات الروتينية المعقدة.

وفي هذا السياق، جاءت توجيهات رئيس الوزراء سالم بن بريك بوقف تلك الممارسات ضمن خطوات الحكومة الإصلاحية الهادفة إلى مكافحة الفساد والأزدواج الوظيفي، وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتلبية شروط المانحين والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تمهيدا لاستئناف تدفق المساعدات الدولية ودعم استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

هذا الإجراء يعكس التزام الحكومة بروح القانون والنظام، ويأتي في إطار تعزيز الشفافية وإعادة هيكلة المنظومة المالية بما يضمن إدارة الموارد وفق الأطر الرسمية.

كيف يعمل الحوثيون لإفشال تحسين العملة الوطنية في المحافظات الحرة؟

عدن/الأمناء/خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" من مصادر خاصة أن جماعة الحوثي تكثف جهودها لإفشال أي مؤشرات لتحسن العملة الوطنية في محافظات الجنوب والمحرة، عبر خطوات منظمة تهدف إلى إرباك السوق المصرفي وخلق حالة من عدم الاستقرار النقدي.

ووفقا للمصادر، تقوم الجماعة بضخ كميات كبيرة من الأموال لشراء العملات الأجنبية بشكل مكثف، ما يرفع الطلب عليها ويؤدي إلى إضعاف الريال اليمني أمام الدولار والعملات الأخرى. كما تعتمد الجماعة على شبكة من الصرافات والتجار المتعاملين معها في هذه المحافظات لتنفيذ عمليات مضاربة منظمة، إضافة إلى تحريك أنشطة مالية

غير مشروعة بطرق غير مباشرة. وأكدت المصادر أن هذه التحركات تأتي في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى التأثير على الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في المحافظات المحرة لضبط أسعار الصرف وتحقيق الاستقرار المالي، محذرة من أن استمرار هذه الممارسات قد يعطل أي تحسين اقتصادي ويعمق الأزمات المعيشية للمواطنين.

مسؤول حكومي يدعو إلى وقف تسهيلات «حزب الله» للحوثيين

الأمناء / الشرق الأوسط:

دعا وزير الإعلام اليمني، معمر الإرياني، الحكومة اللبنانية إلى وقف تسهيلات «حزب الله» التي يقدمها للحوثيين، بما في ذلك الدعم الإعلامي، وذلك في معرض تعليقه على القرار القاضي بحصر حيازة السلاح وقرار الحرب والسلام بيد الدولة اللبنانية وحدها. ووصف الوزير اليمني القرار بأنه «خطوة شجاعة، وتحول جوهري طال انتظاره، ويمثل بداية جدية لاستعادة السيادة الوطنية التي صادرها (حزب الله) لعقود».

وقال الإرياني في تصريحات رسمية، إن القرار يمثل كسرا فاعليا لمنظومة «الدولة داخل الدولة» التي فرضها «حزب الله» بقوة السلاح، وأسهمت في جر لبنان إلى أتون صراعات عبثية، وأزمات سياسية واقتصادية متتالية، دفع ثمنها الشعب اللبناني من دمه ولقمة عيشه، وتعرضت خلالها البنى التحتية للاستهداف والانهيار، وفق تعبيره. وأشار الوزير إلى أن السنوات الماضية، بل الأشهر الأخيرة، «أثبتت أن سلاح (حزب الله) لم يكن يوما سلاح مقاومة، بل أداة للاستقواء على الداخل اللبناني، وتصفيّة

الخصوم السياسيين، وتكريس الهيمنة على القرار السيادي اللبناني، وفرض أجندة إيران على الدولة اللبنانية».

وأضاف الإرياني: «هذا السلاح زجّ بلبنان في حروب لم تقرها الدولة ولا اختارها الشعب، وكانت نتيجتها عزلة دولية وانهيارا اقتصاديا غير مسبوق»، لافتا إلى أن الأحداث الأخيرة في الجنوب اللبناني تظهر بوضوح أن هذا السلاح بات عاجزا حتى عن حماية نفسه.

العلمي يوقف خطة إصلاح البعثات الدبلوماسية

الأمناء / خاص:

كشفت مصادر حكومية مطلعة عن قيام رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العلمي، بعرقلة إصدار قرارات إصلاحية شاملة طال انتظارها، تستهدف إعادة هيكلة البعثات الدبلوماسية اليمنية في الخارج، والتي تعد من أبرز مصادر استنزاف العملة الصعبة للدولة.

وبحسب المصادر، رفض العلمي تمرير خطة متكاملة لإعادة تنظيم السفارات والقنصليات اليمنية، رغم التضخم الكبير في أعداد موظفيها، الذين جرى تعيين معظمهم عبر الوساطات والمحسوبية، ولا سيما من أقارب المسؤولين وأفراد شبكة المصالح المقربة من العلمي نفسه.

وأضافت المصادر أن عددا من السفراء تجاوزوا فترات عملهم القانونية منذ سنوات، فيما توجد بعثات دبلوماسية في دول لا تربطها باليمن مصالح مباشرة ولا حتى وجود لجاليات يمنية.

وأكدت المصادر أن وزير الخارجية الحالي يفتقر إلى استقلالية القرار، ويعمل وفق توجيهات مباشرة من العلمي الذي عينه شخصيا، ما جعل الوزارة رهينة للمحاصصة والشللية، بعيدا عن معايير الكفاءة والمصلحة الوطنية.

وتعتبر البعثات الدبلوماسية من أكثر القطاعات استنزافا لميزانية الدولة من العملة الصعبة، في وقت تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية خانقة، ما يفرض - بحسب المراقبين - ضرورة ترشيد النفقات بدلا من تكريس أعباء الفساد الإداري.

وحذر المراقبون من أن استمرار تعطيل الإصلاحات قد يؤدي إلى تفجر أزمة سياسية جديدة داخل الحكومة، في ظل تنامي الضغوط الإقليمية والدولية على الشرعية لتنفيذ إصلاحات حقيقية.

المجلس الانتقالي يتعهد بدعم سياسي وأمني شامل

لنجاح الإصلاحات الاقتصادية

الأمناء / خاص:

أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي، في بيان رسمي صادر عن متحدثه الإعلامي أنور التميمي، أن المجلس يعمل وفق خطوات مدروسة لحماية الإنجازات الاقتصادية التي تحققت خلال الفترة الماضية، والبناء عليها لتحقيق مكاسب إضافية تساهم في تحسين حياة المواطنين.

وأكد البيان أن تحسين قيمة العملة الوطنية لم يكن ليتحقق دون الإجراءات المتدرجة التي اتخذت، مشيراً إلى الدور المحوري الذي اضطلع به رئيس المجلس، اللواء عبدروس الزبيدي، من موقعه في هيئة رئاسة الدولة، عبر التوجيه المستمر ومتابعة الأداء الحكومي عن كثب، إلى جانب جهود نائب رئيس المجلس، السيد عبدالرحمن المحرمي، وأعضاء الحكومة.

وأشار المجلس إلى أن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مدن الجنوب شكلت عاملاً ضاغطاً فاعلاً في إزالة العقبات التي كانت تضعها بعض القوى النافذة أمام مسار الإصلاحات الاقتصادية، وأسهمت في تسهيل تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي الشامل.

وشدد البيان على وعي الشارع الجنوبي، الذي أفضل - بحسب البيان - محاولات قوى مناوئة للمشروع الوطني الجنوبي كانت تسعى لاستغلال الأزمة الاقتصادية لتأليب الرأي العام ضد المجلس الانتقالي، مشيراً إلى أن الشعب الجنوبي قد حدد بوضوح المسؤوليات، مطالبا المجلس بمواجهة القوى المتحكمة بالمقدرات الاقتصادية للدولة.

وأوضح المجلس أن التحركات الأخيرة التي قادها الرئيس الزبيدي جاءت استجابة مباشرة لمطالب الشارع الجنوبي، مضيفاً أن تحقيق هذا التقدم لا يقلل من جهود شركاء آخرين، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة سالم بن بريك وفريقه، إضافة إلى كوادر البنك المركزي.

فرقاطة فرنسية تغادر البحر الأحمر وخليج عدن

الأمناء / متابعة:

بعد أشهر من العمليات في واحدة من أخطر المناطق البحرية في العالم، غادرت فرقاطة حربية فرنسية منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، عائدة إلى مينائها العسكري في جنوب فرنسا، بعد إتمام سلسلة من المهام لحماية السفن التجارية من التهديدات التي تشكلها مليشيات الحوثي.

وأعلنت مهمة (EUNAVFOR ASPIDES) الأوروبية، اليوم الجمعة، أن الفرقاطة الفرنسية غادرت منطقة العمليات في المحيط الهندي متجهة إلى ميناء تولون، أكبر قواعد البحرية الفرنسية في البحر المتوسط.

وقبل المغادرة، زار الأميرال اليوناني فاسيليوس جريباريس، قائد القوة الأوروبية، الفرقاطة لتهنئة طاقمها على التزامهم وكفاءتهم في حماية السفن التجارية وتعزيز الأمن البحري، ومنحهم ميدالية "اسبيدس" تقديراً لمشاركتهم الفعالة.

ووفقا لبيان للبحرية الفرنسية على منصة "إكس"، نفذت الفرقاطة ثلاث مهمات أساسية لمرافقة السفن في مناطق التهديد المستمر، شملت مناطق تمتد من قناة السويس حتى مضيق هرمز، تضمنت التصدي للمخاطر، مكافحة التهريب، وضمان حرية الملاحة الدولية. وكانت آخر مهماتها يوم السبت الماضي، حيث أمنت مرور سفن تجارية بسلام.

وأكدت قوة "اسبيدس" أن مهمتها دفاعية بحتة، تهدف لحماية البحارة والسلع العالمية، والمساهمة في الاستقرار والازدهار الإقليمي، في ظل بيئة بحرية مشحونة بالتوترات.